



العنوان:	ردود النحاة على قراءات ابن كثير ت 120 هـ القرآنية
المصدر:	حولية المنتدى للدراسات الإنسانية
الناشر:	المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة
المؤلف الرئيسي:	علوان، حسين جليل
المجلد/العدد:	ع39
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	تموز
الصفحات:	203 - 228
:DOI	10.35519/0828-000-039-008
رقم MD:	1016539
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	القراءات القرآنية، النحو العربي، اللغة العربية، الدراسات الدينية، ابن كثير، ت. 120 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1016539

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

علوان، حسين جليل. (2019). ردود النحاة على قراءات ابن كثير ت 120 هـ القرآنية. حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، ع39، 203 - 228. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1016539>

إسلوب MLA

علوان، حسين جليل. "ردود النحاة على قراءات ابن كثير ت 120 هـ القرآنية." حولية المنتدى للدراسات الإنسانية ع39 (2019): 203 - 228. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1016539>

ردود النحاة على قراءات ابن كثير (ت ١٢٠ هـ) القرآنية

م. د. حسين جليل علوان

جامعة القادسية - كلية التربية

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

Hussein.alzeyadi@qu.edu.iq

ملخص البحث

يسلط هذا البحث الضوء على القراءات القرآنية التي ردّها النحاة على ابن كثير المكي (ت ١٢٠ هـ).

وردود النحاة على ابن كثير - على قلتها- وضعتنا أمام مسألة خلافية تتعلق بأيهما يخطئ الآخر، النحوي الذي تمسك بقاعدته النحوية، أم القارئ الذي ينتمي إلى القراء السبعة؟

وهنا يبرز سؤال آخر وهو: هل يجوز للنحوي أن يردّ قراءةً من القراءات السبعة ويبين الخطأ فيها؟ والقراءات السبعة يعدها أربابُ هذا العلم متواترة، ولا يمكن المساس بصحتها، بل

وصل الأمر إلى تكفير من يقول

بخطئها!

وقد انتهى البحث إلى أن مسألة تواتر القراءات السبعة لا تدفع الخطأ عن بعضها، ولا داعي للمغالاة في عصمة القراءة السبعة، إنما القراء من البشر، ومعرضون للخطأ والصواب، على الرغم من تواتر أغلب قراءاتهم وصحتها.

في هذه المسائل وفي غيرها دار هذا البحث الموسوم بـ (ردود النحاة على قراءات ابن كثير (١٢٠ هـ) القرآنية.

العدد (٣٩) / تموز / ٢٠١٩ م



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الأخيار الصالحين.

يتناول هذا البحث اعتراضات النحويين على قراءات ابن كثير القرآنية، وتخطئتها، وهذه الاعتراضات، إذا ما تابعناها، توجب علينا أن نتناول أسباب هذه التخطئة، ودواعيها، ثم التعرض لمسألة الأسبقية أو الأحقية في التخطئة، أي:

أيهما يخطئ الآخر، النحوي الذي تمسك بقاعدته النحوية، أم القارئ الذي ينتمي إلى القراء السبعة؟ وهنا يثار تساؤل جديد، وهو هل يجوز للنحاة أن يبينوا موارد الخطأ بحسب قواعدهم المعتمدة في القراءات السبعة التي يعدّها أرباب هذا العلم متواترة؟ ولما كان عبد الله بن كثير المكي (ت ١٢٠هـ) من أئمة القراءات السبعة، دارت هذه الدراسة حول

قراءاته التي خطأها النحاة، واستقامت بعنوان:

(ردود النحاة على قراءات ابن كثير (ت ١٢٠هـ) القرآنية).

وقد استلزم هذا المطلب تقصي القراءة التي أشكل عليها النحاة من كتب القراءات، والوقوف على آراء النحويين فيها من خلال تتبعها في مظانها، فضلا عن متابعة آراء المفسرين في القراءة، وملاحظة تسويغاتهم للقراءة الصحيحة التي تتناسب مع دلالة النص القرآني، وذلك بالنظر في التفاسير التي اهتمت بهذا الأمر.

وعلى هذا أنبنى البحث من تمهيد جاء في مسألة تواتر القراءات السبعة عند الفرق الإسلامية، وهل هي قرآن ينبغي الالتزام به وعدم تخطئته أم هي اجتهاد من القراء؟ ثم أتبعته بثلاثة مباحث، اختص كلُّ مبحث بآية قرآنية اعترض فيها النحاة على قراءة ابن كثير؛ وكان منهجي في هذا البحث أن أذكر الآية القرآنية، ثم أذكر القراءة التي قرأ بها ابن كثير،

العبد
(٣٩)
١ / تموز
١٩١٩ م



وبعدها أتابعُ آراء النحاة في موارد الخطأ، وأختُمُ المبحث بمتابعة أقوال المفسرين في القراءة نفسها؛ للوصول الى إمكانية ترجيح القراءة المناسبة للقرآن الكريم، معتمدا في هذا البحث على أمهات مصنفات اللغة، والقراءات، وكتب التفسير، التي أضحت الميدان الذي سارت فيه هذه الدراسة.

أرجو من الله التوفيق

التمهيد

القراءات السبعة بين التواتر وعدمه

تناول الدارسون القراءات المتواترة بالبحث والتقصي، للوقوف على مسألة تواترها من عدمه، وتباينوا في تقديم أدلتهم، وتقوية حججهم للوصول إلى غاياتهم، وسنتقصي في هذا التمهيد على وجه الاختصار، والتأمل تلك الآراء، ونتابع الحجج للوصول إلى نتيجة نرتكز عليها في معالجة موضوع بحثنا، وهو تخطئة النحويين لابن كثير المكي^(١).

لقد اتفق أغلب الدارسين على أنّ تعريف ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)

للقرآات هو الأوفى، إذ قال: ((القرآات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن، واختلافها، معزوا لناقله))^(٢)، أو هي: ((علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله))^(٣) أما التواتر الذي يعني في اللغة التتابع^(٤)، فهو: ((ما بلغت رواته في الكثرة مبلغا أحالت العادة تواطئهم على الكذب، واستمر ذلك في جميع الطبقات))^(٥)، وهنا يمكن القول بأن القراءات المتواترة هي العلم بكيفيات أداء كلمات القرآن، واختلافها، ينقلها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب.

وفي ضوء هذا المفهوم نتطلع إلى آراء العلماء في مسألة تواتر القراءات السبعة، أ هي قرآن منزل على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أم هي من اجتهاد القراء؟ وبمقتضى ذلك تباينت آراء العلماء في النظر إلى القراءات القرآنية، فمنهم من قال: إنها متواترة ومنزلة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بواسطة الوحي،

ومنهم مَنْ قال: إنها من اجتهاد القراء.

وقد صرّح بتواتر القراءات السبعة جملة من الأعلام منهم: النووي(ت ٦٧٦هـ) الذي قال: ((...وكلُّ واحدةٍ مِنْ السبع مُتواترةٌ هَذَا هو الصَّوابُ الَّذِي لا يُعَدَّلُ عنه وَمَنْ قالَ غيرهُ فَعَالِطٌ أَوْ جَاهِلٌ))^(٦)، والى المعنى ذاته ذهب ابن المطهر الحلبي (ت ٧٢٦هـ) الذي ذكر عند حديثه عن أحكام القراءة في الصلاة، أنه: ((يجوز أن يقرأ بأي قراءة شاء من السبع؛ لتواترها أجمع))^(٧)، وكذلك نجد علماء آخرين يتخذون الرأي نفسه، منهم تاج الدين السبكي(ت ٧٧١هـ) الذي يقول: ((القراءات السبعة التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاثة التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة، معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصورا على مَنْ قرأ بالروايات،

بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله، ولو كان مع ذلك عاميا جلفا لا يحفظ من القرآن حرفا))^(٨)، وقد ألف أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب الأندلسي(ت ٧٨٢هـ) كتابا سماه (فتح الباب ورفع الحجاب بتعقيب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال والجواب) ذكر فيه ((أنَّ مَنْ زعم أن القراءات السبع لا يلزم بها التواتر فقله كفر))^(٩)، وهو في ما ذكره يضع الكثير من علماء المسلمين في دائرة الكفر، والبحث العلمي لا يتطلب ذلك، فالتكفير ليس من صفات العلماء، فضلا عن الأتقياء الذين ينبغي أن يؤمنوا بالرأي الآخر من غير تشدد، وهذا ما نتلمسه في ما ذهب إليه الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ) وهو يذكر القراءات المتواترة: ((وأما اتِّباع الواحد من العشرة في جميع السورة فغير واجب قطعا، بل ولا مستحب، فإنَّ الكل من عند الله نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين

العديد) ٣٩ / ١ / تموز / ١٩٠١م

٢٠٦



أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله
القراء ، وأنَّ الإنسان مخيرٌ بأيِّ قراءةٍ
شاءَ قرأ))^(١٢) ، وتابعه الطبرسي(ت
٥٤٨هـ) في ما ذهب إليه^(١٣).

وممَّن ذهب إلى عدم التواتر القراءت
السبعة أبو شامة المقدسي(ت
٦٦٥هـ): ((... إنَّ القراءات
الصحيحة إليهم^(١٤) نُسبت، وعنهم
نُقلت، فلنسا ممن يقول: إنَّ جميع ما
روي عنهم يكون بهذه الصفة، بل قد
روي عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف
وشاذ، بخروجه عن الضابط المذكور
باختلال بعض الأركان الثلاثة^{١٥}...

فلا ينبغي أن يُعتر بكل قراءة تعزى
إلى واحد من هؤلاء السبعة ويطلق
عليها لفظ الصحة))^(١٦)، ثم يؤكد
قوله مرة أخرى فيقول: ((... فإنَّ
القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من
السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع
عليه والشاذ، غير أنَّ هؤلاء السبعة
لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه

في قراءاتهم، تركن النفس إلى ما
نُقل عنهم فوق ما ينقل عن
غيرهم))^(١٧)، وهو تصريح واضح بأن

تخفيفاً على الأمة وتهويناً على أهل
هذه الملة))^(١٠)؛ فهو يقول بأنها نزلت
من عند الله تهوينها على الأمة، دون
أن يكفر أو يخرج أحداً من الدين،
ومثله ما ذهب إليه الزرقاني(ت
١٣٦٧هـ) الذي قال: ((والتحقيق
الذي يؤيده الدليل هو أنَّ القراءات
العشر كلها متواترة وهو رأي المحققين
من الأصوليين والقراء كابن السبكي
وابن الجزري والنويري))^(١١).

ويبدو مما تقدم من أقوال العلماء وهم
يمثلون مدارس إسلامية عدّة، أنَّ
مسألة تواتر القراءات السبعة أو
العشرة، هي مسألة مقطوع بها
ومُجمَع عليها من قبلهم، وقد عززوا
ما ذهبوا إليه بأدلة يرونها قطعية
الثبوت، ولا يمكن أن تُطعن أو تُرد.

أما الذين نفوا تواتر القراءات السبعة
فهم كثير، منهم الشيخ
الطوسي(ت٤٦٠هـ)، الذي قال :

((واعلموا أنَّ العرف من مذهب
أصحابنا، والشائع من أخبارهم
ورواياتهم ، أنَّ القرآن نزل بحرف
واحد ، على نبيٍّ واحد ، غير أنَّهم

وحيثما يَخْتَلُّ رُكْنٌ أُثْبِتَ
شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ
والمتمتعن لنثر ابن الجزري ونظمه
يدرك بلا مشقة بأن القراء السبعة
ليسوا معصومين من الخطأ والزلل،
وكذلك قراءاتهم، التي يحتمل أن
تكون شاذة أو ضعيفة، وليس واجبا
أن تكون مقبولة عند الجميع، كما
ادعى بعض الدارسين.
ويبدو أنّ الشهيد الثاني اتخذ موقفين
بشأن القراءات السبعة، الأول قال:
إنّها متواترة وقد ذكرناه، والقول الثاني
هو: ((واعلم أنّه ليس المراد أنّ كلّ ما
ورد من هذه القراءات متواتر، بل
المراد انحصار المتواتر الآن فيما نقل
من هذه القراءات، فإنّ بعض ما نُقِلَ
عن السبعة شاذّ فضلا عن
غيرهم))^(٢٠).
وقد خصّ الخوئي (ت ١٤١٣هـ)
مسألة تواتر القراءات ببحث موجز،
شافٍ وافٍ، ذكر فيه أدلته على نفي
تواتر القراءات عند المحققين من
علماء المذاهب الإسلامية، مؤيدا رأيه
بما ذهب إليه علماء التجويد

ليس كل ما يقرؤه قطعي الثبوت،
ومنزل من عند الله.
ولم يقتصر الأمر على أبي شامة،
بل تابعه علماء آخرون، منهم ابن
الجزري، الذي قال: ((كلّ قراءة
وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد
المصاحف العثمانية ولو احتمالا،
وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة
التي لا يجوز ردّها ولا يمكن إنكارها،
بل هي من الأحرف السبعة التي نزل
بها القرآن، ووجب على الناس قبولها،
سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم
العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة
المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه
الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة،
أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن
السبعة أم عن أكبر منهم، هذا
هو الصحيح عند أئمة التحقيق من
السلف والخلف))^(١٨)، وأكد ذلك في
منظومته التي قال فيها^(١٩):

فكلُّ ما وافقَ وجهَ نحوِ

وكان للرّسم احتمالا يحوي

وصحّ إسنادا هو القرآن

فهذه الثلاثة الأركان

العبد
(٣٩)
١ /
توز
١ /
٢٠١٩ /
٢٠٨



المطلب الأول

قوله تعالى: ((وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا))^(٢٢).

تذكر كتب القراءات أنَّ ابن كثير قرأ قوله تعالى (أن صدوكم) بكسر همزة (أن)، وعلته في ذلك أن (إن) شرطية، والصد سيكون في المستقبل، فيكون المعنى: إن وقع عليكم الصد عن المسجد الحرام، كما حدث في عام الحديبية، فلا تعتدوا على الذين صدوكم بسبب بغضكم لهم^(٢٣)، فالكسر هو ((من الشرط الذي يصدر عن المستدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته، كما يقول الأجير: إن كنتُ عملتُ فوفني حقي وهو عالم بذلك؛ ولكنه يخيل في كلامه أنَّ تقريظك في الخروج عن الحق فعلٌ من له شكٌ في الاستحقاق مع وضوحه استجهالاً))^(٢٤)، فكأنَّ الصدَّ متحقق من المانعين، ومتأكد من حدوثه، لكن ينبغي لكم أن لا تعتدوا؛ لأنكم تبغضون هؤلاء الذين منعوكم في الحديبية^(٢٥).

والقراءات، ومنهم: ابن الجزري، وأبو سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، وأبو شامة المقدسي وغيرهم من المتأخرين، ولم يكتف بذلك بل ذكر أدلة القائلين بالتواتر وفنّدها^(٢١)، وهو بذلك يؤكد رأي من قالوا بعدم التواتر من علماء المسلمين جميعهم.

وبعد هذه النظرة على آراء أكابر علماء المسلمين في شأن تواتر القراءات السبعة من عدمه، تلوح لنا في الأفق مسألة التوسط وعدم الانحياز إلى رأي معين، فالمنقول فيما تقدم يؤيد لنا تناقضا في الآراء بين العلماء، فليست القراءات السبعة متواترة بأجمعها، ويمكن أن يكون فيها الشاذ، كما أنَّها بمجملها اكتسبت الدقة والضبط لمجيئها عن قراء عرفوا بهذه الصفات من الدقة والموضوعية والتثبت، وابن كثير واحد من هؤلاء السبعة، الذي سنتابع ما أخذه عليه النحويون وخطووه في هذه المواضع القليلة قياسا لقراءاته الكثيرة.

فهي مع الفعل وصلت به في تأويل مصدر، مفعول من أجله))^(٢٧).

وقد تناول المفسرون القراءتين بالنظر والتحليل، ومن ذلك ما ذكره الطبري (ت ٣١٠هـ)، من أن القراءتين جائزتان، إلا أنه رجح قراءة الفتح، فقال: ((إنَّ قراءة ذلك بفتح الألف أبين معنى؛ لأنَّ هذه السورة لا تدأفُع بين أهل العلم في أنها نزلت بعد يوم الحديبية، وإذ كان ذلك كذلك، فالصد قد كان تقدم من المشركين، فنهى الله المؤمنين عن الاعتداء على الصادين من أجل صدهم إياهم عن المسجد الحرام))^(٢٨).

وذهب السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) إلى أن القراءة بكسر همزة (أن) على معنى الابتداء، وقرأ القراء الآخرون بفتح الهمزة على معنى البناء^(٢٩)، ولعله يريد بالابتداء في قراءة الكسر أنها وقعت في بداية الجملة، وحكمها عندئذ الكسر، إذ يقول ابن مالك بهذا الشأن^(٣٠):

فاكسر في الابتداء وفي بدء صله

وحيث إن ليمين مكمله

ويرى مَنْ قرأ بالفتح كما هو ظاهر النص القرآني، أنَّ الفتح جاء للتعليل، أي: ((أن وما دخلت عليه مفعول لأجله، وعليه يكون المعنى: لا يحملنكم بغض قومٍ على العدول لأجل صدهم إياكم عن المسجد الحرام في الزمن الماضي؛ لأنه وقع عام الحديبية سنة ست للهجرة، والآية نزلت سنة ثمان من الهجرة عام الفتح))^(٢٦).

فنحن هنا أمام رأيين الأول ما ذهب إليه ابن كثير في قراءته على أنها مكسورة الهمزة؛ لأنها شرطية، والرأي الآخر ما قاله القراء من أنها لتعليل الاعتداء، وأمام هذين الرأيين لا بد لنا من تدبّر ما قاله العلماء بهذا في توجيهاتهم؛ لنخرج إلى الرأي المناسب للنص القرآني.

قال ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) بعد أن عرض رأي القائلين بأنها للشرط، فينبغي كسر همزتها: ((وهذا قول خال من علم العربية، والصواب أنَّ (أن) في [الآية المذكورة] على بابها،

العدد (٣٩) / تموز / ٢٠١٩ م



أما الفتح على معنى البناء فإنها تحمل معنى التأويل بمصدر مع ما يليها من فعل.

وقد سار الواحدي في ركب المفسرين الذين قرؤوا بفتح(أن) وبكسرهما، فالفتح على تأويل مصدر، والكسر على معنى الجزاء، أي أنَّ المعنى في حالة الشرط يكون إن صدوكم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدوانا^(٣١)، وعلى هذا يكون التأويل حسب ما يراه الواحدي: ((لا يحملنكم بغض كفار مكة أن صدوكم يوم الحديبية عن المسجد الحرام، أن تعتدوا على حجاج اليمامة، فتستحلوا منهم محرما، وتمنعوهم عن المسجد الحرام كما منعكم كفار مكة))^(٣٢).

وهنا يمكن لنا أن نقف عند هذا المعنى الذي يبدو بعد التأمل أنَّ القرآن الكريم يمنع الثأر من الحجاج؛ لأن أهل مكة منعوا المسلمين يوم الحديبية، فأخلاق المسلمين ينبغي أن تسمو على تصرفاتهم، فلا ذنب للحجاج أن يمنعوا بسبب تصرف غيرهم. وعلى هذا الفهم ذكر

المفسرون القراءتين، وذكروا معها دلالة فتح الهمزة على أساس المصدرية، ودلالة الكسر على أساس الشرطية، وقد قرأ ابن كثير على أساس الشرط، وتابعه آخرون، وفي هذه القراءة نلاحظ أنَّ جملة الشرط تقتضي جزأين هما فعل الشرط وجوابه، فإذا كانت القراءة صحيحة تكون الجملة تعني: (إن صدوكم عن المسجد الحرام فلا تعتدوا)، والملاحظ - كما مرَّ - أنَّ هذه الآية الكريمة نزلت بعد المنع أو الصّد الذي حصل في الحديبية بسنتين، فالشرط هنا لا تتوافر أسبابه لأنه قد حصل، إذ لا يمكن أن تكون الآية الكريمة تحت المسلمين على أمرٍ قد حصل قبل سنتين من نزولها.

وقد حاول بعض المفسرين التمسك بقراءة الكسر فجعل الصّد والمنع مترقبا، يمكن حصوله في المستقبل^(٣٣)، أي إذا حصل الصّد فلا تعتدوا، وهنا نلمح أمرين، الأول: الصّد الذي يكون في المستقبل

احتماله ضعيف؛ لأنَّ شوكة المسلمين

في هذا الموضوع، مثل النحاس الذي قال: ((وأما (إن صدوكم) بكسر (إن) فالعلماء الجلة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها لأشياء: منها أن الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكان المشركون صدوا المسلمين عام الحديبية سنة ست، فالصد كان قبل الآية، وإذ قرئ بالكسر لم يجز إلا أن يكون بعده، كما تقول: لا تعط فلانا شيئاً إن قاتلك، فهذا لا يكون إلا في المستقبل، وإن فتحت كان للماضي، فوجب على هذا ألا يجوز إلا (أن صدوكم) ، وأيضاً فلو لم يصح هذا الحديث لكان الفتح واجباً؛ لأن قوله تعالوا (لا تحلوا شعائر الله) إلى آخر الآية، يدل على أن مكة كانت بأيديهم، وأنهم كانوا لا ينهاون عن هذا إلا وهم قادرون على الصدّ عن البيت الحرام، فوجب من هذا فتح (أن) لأنه لما مضى)) (٣٦)، وقد استحسنت الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) هذا الرأي ونقله في تفسيره (٣٧)، ثم أن نزول سورة المائدة كان بعد فتح مكة ولم

قد قويت، والمسجد الحرام بأيديهم، فكيف يكون الصد؟! ولا يمكن التوقع بأن يقف أحدٌ بوجه المسلمين وهم بهذه القوة والسيطرة، والأمر الآخر: لا يُتوقع أن يأمر القرآن المسلمين ويدعوهم إلى التخاذل أمام الأعداء الذين يقفون بوجه نشر الدين الإسلامي؛ لأنّ دلالة الجملة الشرطية تدعو المسلمين أن يقفوا مكتوفي الأيدي إن اعتدى عليهم أحد، كما يلاحظ من ظاهر تأويل الآية الكريمة عند قراءتها بكسر همزة (إن)، على أنّ القرآن الكريم قد حثّ في مواضع كثيرة على الوقوف بوجه الكفار والمعتدين، كقوله تعالى: ((وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ))^{٣٤} البقرة ١٩٠، وقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُلُوهُمُ الْأَدْبَارَ))^{٣٥} الأنفال ١٥، وغيرها من الآيات القرآنية التي تحرض على مواجهة الكفار.

وبذلك يتبين لنا مما تقدم أن قراءة الفتح هي الأولى والأعلى دلالياً وسياقياً، ويؤيد هذا توجه بعض النحاة

العبد
٣٩
١
نور
١٩
٢٠١٩



كافر؛ لأن واقع هذه القراءة التي ذكرها ابن كثير لا يثبت أما النظر والفحص العلمي المتوازن.

المطلب الثاني:

قوله تعالى : ((وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا))^{٣٩} الإسراء ٣١.

هذه الآية الثانية التي يُخطأ فيها ابن كثير من النحويين، فقد قرأ ((خِطَاءً بكسر الخاء وإسكان الطاء وفتح الطاء، وهو مصدر خطئ يخطأ خطأً وخطاءً إذا لم يصب... وقرأ الباقر خطأً بكسر الخاء وإسكان الطاء معناه إثماً كبيراً، وهو مصدر لـ خطئ الرجل يخطأ خطأً))^(٤٠)، وذكر هذه القراءة علماء كثر في مؤلفاتهم القديمة والحديثة، فقد ذكر ابن المبارك (ت ٧٤١هـ): ((وقرأ ابن كثير خطاءً بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها))^(٤١)، وإلى المعنى ذاته أشار

شهاب الدين الديمياطي البناء (ت ١١١٧هـ): ((واختلف في (خطأً)

فابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء

يكن هناك أحد من المشركين يُخاف أن يصد المسلمين ، فلا تترجح قراءة الشرط^(٣٨).

والظاهر من هذه المتابعة لما ذكره علماء القراءات والتفسير والنحو، أننا نمد النظر إلى ما ذكرناه في التمهيد من إمكانية وجود القراءات الشاذة عند القراء السبعة، ومن هنا تأتي تخطئة النحويين لقراءة ابن كثير مناسبة للواقع الدلالي الذي تقتضيه الآية القرآنية، وتخرجنا من التعسف في التأويل، ومن محاولة إدخال النص القرآني في دائرة لا تليق بعلو اللغة القرآنية، وسلامتها من التأويل الركيك، وهذه القراءة إذا أخذناها على ظاهرها في أنها مفتوحة الهمزة، وتقديرها: لا يجرمنكم شأن قوم لأن صدوكم، أو لصدهم إياكم ، أن تعتدوا ، لكان المعنى واضحاً والدليل وافية والقراءة محكمة، وليس لنا علاقة بما قاله بعض العلماء من أن القراءات القرآنية هي منزلة بواسطة الوحي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن يتجاوز عليها فهو

يجوز أن يكون مصدر خاطأ، وإن لم يسمع خاطأ، ولكن قد جاء ما يدل عليه. وذلك أن أبا عبيدة أنشد:

تخاطأت النبل أحشاه ...
فتخاطأت يدل على خاطأ لأن تفاعل مطاوع فاعل كما أن تفعل مطاوع فعل^(٤٦)، وهذه القراءة وردت عن الحسن البصري وهي خاطأ بفتح الخاء والطاء والمد في الهمزة، فقال عنها أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٠ هـ): هي غلط غير جائز، ولا يعرف هذا في العربية^(٤٧)، لكن الفراء (ت ٢٠٧ هـ) وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) جوزا هذه القراءة، فقد قال أبو الفتح: ((أما خاطأ فاسم بمعنى المصدر، والمصدر من أخطأت إخطاء، والخطاء من أخطأت))^(٤٨).

وغير خاف مما تقدم أن القراءة والنحويين اختلفوا في هذه القراءة أ صحيحة هي أم خاطئة؟ ولكي نزيد الأمر جلاء لا بد لنا من تسليط الضوء على آراء المفسرين الذين

والمد، وافقه ابن محيصن خاطأ يخطئ خطأ كقاتل يقاتل قتال^(٤٢).

وقد تناول اللغويون هذه القراءة بالنظر والتحليل، فمنهم من أجازها وأوجد تسويغا لها، ومنهم من خطأها، قال الأخفش (ت ٢١٥ هـ) ((إن قتلتهم كان خطأ، من خطئ يخطأ تفسيره: أذنب، وليس في معنى أخطأ؛ لأن ما أخطأت فيه، ما صنعتها خطأ، وما خطئت فيه ما صنعتها عمدا، وهو الذنب))^(٤٣) والى ذلك ذهب أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) فقال: ((أما قراءة ابن كثير (خطأ) بكسر الخاء والمد فهو مصدر خاطأ يخطئ خطأ، على (فِعَالاً)، وجائز أن يكون بمعنى؟ خطئ، أي: أثم))^(٤٤).

أما النحاس (ت ٣٣٨ هـ) فقد قال: ((فأما قراءة من قرأ (كان خطأ) بالكسر والمد، والفتح والمد، فلا يعرف في اللغة ولا في كلام العرب))^(٤٥)، وقال أبو علي الفارسي:

((قول ابن كثير: (خطأ كبيراً)،

العدد ٣٩ / ١ / تموز ٢٠١٩ م



اهتموا بالقراءات القرآنية وتوقفوا عندها في تفاسيرهم.

فالطبري استعرض في تفسيره الاختلاف الحاصل في هذه القراءة فنسب الى عامة قراء المدينة والعراق (خطئا) بكسر الخاء وسكون الطاء، وبعضهم قرأها (حَطَأً)، وقد ساوى بين هذه الأخيرة وبين (خطاء)، وعلق في ختام متابعتة لهذه القراءات بقوله: ((وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب، القراءة التي عليها أهل العراق، وعامة أهل الحجاز؛ لإجماع الحجة من القراء عليها، وشدوذ ما عداها))^(٤٩)، وهو تصريح من الطبري بشذوذ قراءة ابن كثير لهذا الآية (خطاء)، الأمر الذي يفتح لنا باب القول بورود قراءات شاذة عن القراء السبعة، وهو يعني ضمنا أن القراءات السبعة ليست معصومة من الشذوذ والضعف، بما يؤيد قول الذين ذهبوا الى وجود قراءات شاذة عند السبعة.

وحاول الألويسي (ت ١٢٧٠هـ) أن يجد تسويغا لقراءة ابن كثير فقال: ((

وقرأ ابن كثير خطاء بكسر الخاء وفتح الطاء والمد، على وجهين أيضا: الأول أن يكون لغة في الخطء بمعنى الإثم، مثل دبغ دباغ ولبس لباس، والثاني أن يكون مصدر خاطأ

يخاطئ مثل قاتل يقاتل قتالا))^(٥٠)

ويبدو مما تقدم بضعة أمور، الأول: أن القراءة تدور حول صيغتين رئيسيتين إحداهما حَطِئَ الرجل إذا تعمد الخطأ، فهو خاطئ، والأخرى: أخطأ يخطئ إخطاء إذا لم يتعمد الخطأ فهو مخطئ، فالأول قاصد الخطأ والثاني غير قاصد، فإذا بسطنا هذا المعنى على النص القرآني الذي يحث على عدم القتل للأولاد خشية الفقر؛ لأنّ الله هو الرازق لخلقه أجمعين، فدلالة النص القرآني ترجح قراءة (خطئا) لأنها تحمل القصدية والإصرار على القتل، وليس سهوا أو بلا عمد.

أما قراءة (خطاء) فقد تناولها العلماء بالتقوية والتضعيف الذي أوصلها عند

الطبري الى الشذوذ، وعند علماء

العربية إلى أنها ليست من العربية

العدد (٣٩) / تموز / ٢٠١٩ م



بشيء، في حين دافع بعضهم عنها ووضع تسويغات مختلفة لغرض عدم المساس بهذه القراءة السبعية التي ذكرنا فيما تقدم أنها قطعية الثبوت لتواترها، وإذا تمعنا في تسويغات العلماء وجدنا بعضها يدخل النص القرآني في متاهة التقدير والتأويل، ولا يدخل القراءة في باب الشذوذ والتقصير، ولسنا هنا للدفاع عن القراءات بل للدفاع عن القرآن الكريم، ولذلك نقول أن هذه القراءة لا تنسب إلى القراءات المتواترة، وليس عيباً أن ننسبها إلى القراءات الشاذة على الرغم من أنها لابن كثير؛ لأنها لو كانت متواترة لما تناولتها معاول الدارسين بالتخطئة والتسويغ والتعديل لإلباسها ثوب التواتر والقبول.

المطلب الثالث:

قوله تعالى: ((مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ))^١.

دار الخلاف بين العلماء حول هذه الآية عند قراءة لام الأمر المتصلة

بالفعل المضارع، عندما تُسبق بحروف العطف الفاء والواو وثم، فمنهم من قال بسكون اللام في قوله تعالى: (ثُمَّ لِيَقْطَعْ)، ومنهم من كسرها، ومنهم من نسب قراءتين لقارئ واحد، كما في رواية ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) الذي قال:

((وَاخْتَلَفُوا فِي كَسْرِ لَامِ الْأَمْرِ وَإِسْكَانِهَا مِنْ قَوْلِهِ (ثُمَّ لِيَقْطَعْ) (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ) فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ (ثُمَّ لِيَقْضُوا) مَكْسُورَةَ اللَّامِ وَلَمْ يَكْسِرْ غَيْرَهَا هَذِهِ رِوَايَةُ الْقَوَاسِ عَنْهُ، وَقَالَ الْبِزْيُ اللَّامُ مَدْرَجَةٌ سَاكِنَةٌ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَأَبْنُ عَامِرٍ (ثُمَّ لِيَقْطَعْ) (ثُمَّ لِيَقْضُوا) مَكْسُورَتِي اللَّامِ وَزَادَ ابْنُ عَامِرٍ (وَلِيُطَوِّفُوا) (وَلِيُطَوِّفُوا) بِكَسْرِ لَامِ الْأَمْرِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَحْرَفِ وَاخْتَلَفَ عَنْ نَافِعٍ فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَالْقَاضِي عَنْ قَالُونَ وَإِسْحَقُ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ (ثُمَّ لِيَقْطَعْ) (ثُمَّ لِيَقْضُوا) سَاكِنَتِي اللَّامِ، وَقَالَ وَرْشٌ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ (ثُمَّ لِيَقْطَعْ) (ثُمَّ لِيَقْضُوا) مَكْسُورَتِي اللَّامِ مِثْلَ أَبِي

العبد
٣٩
١
توز
١٩١
٢٠١٩



ذكرها ابن القواس من أن ابن كثير قرأ بكسر لام (ثم ليقضوا) فقط. وعلى هذه الحال ينبغي متابعة أي القراءتين أصح؟ وذلك من خلال الاطلاع على ما قاله النحويون والمفسرون في هذا الشأن؛ لننتهي الى ترجيح القراءة المناسبة للنص القرآني.

اعترض النحويون على من قرأ (ثم ليقضوا) بإسكان اللام، وعدوه من اللحن، قال المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((وأما قراءة من قرأ (ثم ليقطع فليُنظر) فإنَّ الإسكان في لام (فليُنظر) جيّد، وفي لام (ليقطع) لحنٌ؛ لأنَّ ثمَّ منفصلة عن الكلمة))^(٥٧)

فموضع الخلاف في هذه القراءة كما ذكرنا هو، كسر أو إسكان لام الأمر المنصلة بالفعل المضارع إذا سبقتها حروف العطف، ولام الأمر ((وحدها مكسورة نحو ليقم زيد، فإن دخل عليها الواو أو الفاء أو ثمَّ كنت مُخيراً في كسرهما وإسكانها نحو فليقم زيد، وليقم زيد، ثمَّ ليقم زيد قال الله تعالى (ثمَّ ليقطع))^(٥٨)، والزجاجي (ت

عَمرو، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ (ثُمَّ لِيَقْطَعُ) (ثُمَّ لِيَقْضُوا) (وَلِيُطَوِّفُوا) (وَلِيَطَوِّفُوا) اللَّامُ لِلْأَمْرِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا وَاوٌ أَوْ فَاءٌ أَوْ ثَمَّ فَهِيَ سَاكِنَةٌ))^(٥٢)

وكان ابن مجاهد قد ذكر في غير هذا الموضع، غير ما أورده في النص السابق، فقد قال: ((وقرأ ابن كثير وعاصم وحمة والكسائي بإسكان اللامين في الحرفين جميعاً))^(٥٣)، فهنا نلمح قراءتين لابن كثير الأولى كسر لام (ثم ليقضوا) وحدها^(٥٤)، والثانية بإسكان اللامين في (ثم ليقطع) و (ثم ليقضوا)^(٥٥)، ونسب أبو بكر النيسابوري (ت ٣٨١هـ) القراءتين لابن كثير فقال: ((وقرأ ابن كثير في رواية القواس (ثمَّ ليقطع) ساكنة اللام، (ثمَّ ليقضوا) بكسر اللام))^(٥٦).

ويبدو مما تقدم أن علماء القراءات القرآنية نسبوا إلى ابن كثير قراءتين، الأولى: إسكان اللامين من (ثم ليقضوا) و(ثم لينظر)، والثانية التي

جني(ت٣٩٢هـ) أمر قبيح في العربية^(٦١).

وأكد أبو بكر الماردي^(٦٢)(ت٤٥٠هـ) على تخطئة مَنْ قرأ بهذه القراءة وعده ممن لم يكن له علم بالعربية^(٦٣)، وقال أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ): ((...فإن دخلت عليها ثم فالجيد كسرهما لأنَّ ثمَّ منفصلة...))^(٦٤)، واختار ابن الصائغ(ت٧٢٠هـ) كسر لام الأمر إن سبقتها ثمَّ؛ لأنها منفصلة عن اللام^(٦٥).

ويظهر مما أورده النحاة بشأن هذه القراءة أنهم اتفقوا على جودة إسكان لام الأمر الداخلة على الفعل المضارع؛ إذا سبقته الفاء والواو؛ لأنها يصبحان جزءا من الكلمة، أما إذا سبقتهم ثمَّ فقالوا بوجوب كسر اللام؛ لأنَّ ثمَّ كلمة مستقلة بنفسها لا يمكن عدها جزءا من الكلمة، وجعلوا من يقرأ بهذه القراءة لاحنا ، وليس له علم في العربية.

وممن وقف على هذه القراءة من المفسرين البغوي(ت٥١٠هـ) الذي ذكر مَنْ قرأ بكسر اللام من القراء

٣٣٧هـ) فيما يبدو يميل إلى كسر اللام بعد ثمَّ، وهذا ما نلمحه في تعليقه الذي ذكره فيما يأتي: ((وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاءه جاز كسر اللام على الأصل، وإسكانها تخفيفا؛ لأن الفاء والواو يتصلان بالكلمة كأنهما منها، ولا يمكن الوقوف على واحد منهما... فإذا كان قبلها ثمَّ، فإن الوجه كسر اللام؛ لأنَّ ثمَّ حرف يقوم بنفسه، ويمكن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده، والواو والفاء لا يمكن ذلك فيهما، وذلك قولك ثم ليخرج زيد ثم ليركب عمرو، والوجه كسر اللام بل لا يجيز البصريون غيره، وقد أجاز بعض النحويين إسكانها مع ثم أيضا حملا على الواو والفاء وعلى ذلك قرأ بعض القراء: ثم ليقضوا تفهم، بالإسكان، والكسر أجود))^(٥٩).

وذهب النحاس (ت٣٣٨هـ) إلى أنَّ من قرأ بإسكان اللام بعد ثمَّ، كانت قراءته غير موافقة للعربية، وبعيدة عنها؛ لأنَّ ثمَّ ليست كالفاء والواو، بل يوقف عليها وتتفرد^(٦٠)، وعدها ابن

العبد
٣٩
١
توز
١٩١
٢٠١٩



وهم أبو عمرو، ونافع، وابن عامر ويعقوب، فلم يذكر ابن كثير منهم ، وظاهر قوله يعدُّ ابن كثير ممن جزم اللام^(٦٦)، وهذا يشير إلى الاضطراب الحاصل في نسبة القراءة إلى القراء، وخصص ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) موضعا واحدا كسر فيه ابن كثير اللام فقال: ((وكسر ابن كثير لام (ثمَّ ليقضوا) فحسب))^(٦٧) وكأنه يوافق رواية القواس السابقة التي نسبت إلى ابن كثير كسر هذه اللام فقط، وفي ذلك تأكيد للاضطراب الذي ضمته هذه القراءة السبعية، فلم يضع ابن القواس تسويغا لهذه الخصوصية في (ثمَّ ليقضوا) دون (ثمَّ ليقطع)، فكلاهما يدلّ على دخول ثمَّ على لام الأمر المتصلة بالفعل المضارع، ولا اعتقُد بأن يكون الفرق في المخاطب-أكان جمعا أم مفردا- هو السبب في كسر الفعل الأول وجزم الثاني عند ابن كثير وغيره من القراء، بل ربما تكون رواية القواس ضعيفة.

واكتفى القرطبي (ت ٦٧١هـ) و الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) بنقل رأي النحاس بمن يسكّن اللام بعد ثمَّ، كونه بعيد في العربية^(٦٨)؛ لكن الآلوسي لم يفرق بين الفاء والواو وثمَّ وقال بسكون اللام بعدهن؛ لأن الثلاثة عواطف^(٦٩)، فنظر إليهن من حيث العمل، وليس من حيث العدد بخلاف المفسرين الذين قالوا بخصوصية ثمَّ كونها كلمة مستقلة يوقف عليها، فلا تكون واحدة مع ما بعدها، وأجاز ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) الوجهين في لام الأمر إذا وقعت بعد ثمَّ، فتكسر أو تجزم، وهو رأيٌ توسط به بين الفريقين^(٧٠).

ويبدو مما تقدم - عند متابعة هذه القراءة عند علماء القراءات والنحويين والمفسرين - أنّ هناك تباينا بينهم في نسبة القراءة إلى صاحبها من جهة، وبين توحيد القراءة من جهة أخرى، فمن حيث النسبة لم يتفق الجميع على القراء الذين قالوا بها، بل تباينوا تباينا واضحا، ومن حيث توحيد

القراءات القرآنية، وأزعم أنّ هذا البحث وجد له مكانا جيدا استطاع أن يخوض في هذا اللون من العلوم الذي يمزج بين الدراسة القرآنية والنحوية.

٢- حينما اختلف العلماء في مسألة تواتر القراءات القرآنية السبعة، ذهبنا بنا هذه الدراسة إلى أن القراءات جميعها ليست متواترة، وربما ترد على لسان أحد القراء السبعة قراءة يمكن أن ترمى بالخطأ والشذوذ، وهذه القراءات التي تصوب إليها سهام الخطأ قليلة جدا بحيث تكاد تحسب أمام الكم الكثير من القراءات المتواترة، ولعل هذا يذكرنا بأنّ القراء السبعة أو العشرة خصّهم علماء القراءة بالذكر لهذا الغرض، أي لأنّ قراءتهم صحيحة كلها إلا في مواضع قليلة.

٣- بناء على ما جاء في الفقرة أعلاه فقد وردت عن ابن كثير ست قراءات خطئها العلماء، وهي نسبة قليلة مما قرأه ابن كثير، وهي موضوع بحثنا.

القراءة أيضا اختلفوا في ذلك، فهناك من نسب كسر اللام بعد ثَمَّ، إلى ابن كثير، وهناك من نسب الجزم، وهناك من نسب القراءتين.

ولعل هذا الاختلاف يفيدنا في إدراك المسألة التي هي موضوع البحث، وهي هل أن القراءات تنزّل من الله تعالى على النبي صلوات الله عليه وسلامه، أم هي من اجتهاد القراء، والمجتهد يمكن أن يصيب، ويمكن أن يخطئ؛ لأنّه ليس بمعصوم كما لا يخفى، أما إذا كانت من الله تعالى إلى نبيه الكريم، فلا يمكن أن يداخلها الشك والاختلاف كما داخل هذه القراءة.

خاتمة البحث

في نهاية هذا البحث لا بدّ من تسجيل بضعة نتائج، هي:

١- تناول الدارسون القدماء والمحدثين القراءات القرآنية بالدرس والتحليل والتسويغ، وهذا الأمر زاد من صعوبة الحصول على مكان للوقوف عليه بين ازدحام العلماء في دراسة زاوية معينة ومهمة في باب

العدد (٣٩)
تموز / ١٩٠١ م



السبعة أو العشرة أو غيرها، فسلامة القول الملتئم تحت قاعدة ثابتة هو الأساس في الصحح أو الخطأ.

٤- تبيّن من خلال هذه الوريقات أنّ النحويين قادرين على تخطئة القراء بناء على أدلة معقولة ومقنعة، فلا عصمة لقراءات القراء؛ لأنّها من

Abstract

This research highlights Quranic readings that replayed many grammarians Ibn Makki (120).

And replies to the grammarians Ibn katheer said it put us in front of a contentious issue for whichever other grammar mistakes which stuck to its grammatical, or reader who belongs to the seven readers? Here's another question arises: can a grammar that is read from the seven readings and shows

where the error? And prepared seven readings this frequent science employers cannot be prejudice, but it came to make amends from says her fault!

The research concluded that the frequency of the seven readings don't pay some error, and don't need to overemphasize the seven reading infallibility, but readers of humans, are right and wrong, though most of their frequency .

In these and in other research subject House b (grammarians reactions to readings of Ibn kathir (120)

العدد (٣٩) / تموز / ٢٠١٩ م



الهوامش:

- (١٦) المرشد الوجيز الى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: ١٧٣.
- (١٧) نفسه: ١٧٤.
- (١٨) النشر في القراءات العشر: ٩/١.
- (١٩) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، د.محمد سالم محيسن: ١٩/١.
- (٢٠) المقاصد العلية في شرح الرسالة الألفية، الشهيد الثاني، زين الدين العاملي: ٢٤٥.
- (٢١) ينظر: البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي: ١٤٩-١٥٧.
- (٢٢) المائة: ٢.
- (٢٣) ينظر: شرح طيبة النشر: ٢/١٦٧.
- (٢٤) شرح الشاطبية، أبو شامة: ٢/٤٠٣.
- (٢٥) ينظر: القراءات وأثرها في العربية: ١٨٦/٢.
- (٢٦) القراءات وأثرها في العربية: ٢/١٨٦.
- (٢٧) أمالي ابن الشجري، (المقدمة): ٦٨.
- (٢٨) جامع البيان في تأويل أي القرآن: ٤٨٨/٩.
- (٢٩) ينظر: بحر العلوم: ١/٣٦٧.
- (٣٠) شرح ابن عقيل: ١/٣٥٢.
- (٣١) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١٥٠/٢.
- (٣٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١٥٠/٢.
- (٣٣) ينظر: الكشاف للزمخشري: ١/٥٠٩.

- (١) عبد الله بن كثير مولى علقمة الكناني، يقال له الداري، إمام مكة في القراءات، قرأ على مجاهد بن جبر، ولم يخالفه توفي ١٢٠ هـ، ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد: ٦٥.
- (٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ٤٩.
- (٣) البذور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة، القاضي عبد الفتاح: ٧.
- (٤) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: ٥٤٨.
- (٥) الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني (زين العابدين بن علي): ٤٨.
- (٦) المجموع شرح المذهب للنووي: ٣/٣٩٢.
- (٧) منتهى المطلب في تحقيق المذهب: ٥/٦٤.
- (٨) نقلا عن: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الديمياطي المعروف بالبناء: ٩.
- (٩) فتح الباب ورفع الحجاب: ٩٤.
- (١٠) المقاصد العلية في شرح الرسالة الألفية، الشهيد الثاني: ١/٢٤٥.
- (١١) مناهل العرفان: ١/٤٤١.
- (١٢) التبيان في تفسير القرآن: ١/٨٠.
- (١٣) مجمع البيان: ١/١٣.
- (١٤) يريد القراء السبعة.
- (١٥) يريد صحة السند وموافقة العربية وموافقة أحد المصاحف.

(٥٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم
والسبع المثاني: ٦٧/١٥، وينظر: التحرير
والتنوير لابن عاشور: ٨٩/١٥.
الحج: ١٥.
(٥٢) السبعة في القراءات: ٤١٤-٤١٥
(٥٣) المصدر نفسه: ١٧٧
(٥٤) ينظر: معاني القراءات للأزهري:
١٧٦/٢.
(٥٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/٢٧٥.
(٥٦) المبسوط في القراءات العشر:
٣٦٠/١.
(٥٧) المقتضب: ٢/١٣٤.
(٥٨) حروف المعاني والصفات، الزجاجي:
٦٤/١.
(٥٩) اللامات، الزجاجي: ٩٣/١، وينظر:
سر صناعة الإعراب: ٢/٦٣.
(٦٠) إعراب القرآن: ٦١٨.
(٦١) الخصائص: ٢/٣٣٢
(٦٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال
القرطبي الماردي، من جلة النحاة
ومتقدميهم، وهو من نحاة بلاد المغرب
المتقدمين (ت ٤٥٠هـ)، ينظر: خطاب
الماردي نحويا: ٥.
(٦٣) ينظر: خطاب الماردي نحويا، سعد
حسن عليوي: ١٢٣.
(٦٤) اللباب في علل البناء والإعراب:
٤٩/٢.

٣٤ البقرة: ١٩٠.
٣٥ الأنفال: ١٥.
(٣٦) إعراب القرآن للنحاس: ٢٢٣.
(٣٧) ينظر: فتح القدير: ٩/٢.
(٣٨) ينظر: حجة القراءات للقراءات، أبو
زرعة: ٢١٩.
٣٩ الإسراء: ٣١.
(٤٠) حجة القراءات، لأبي زرعة: ٤٠٠-١:
٤٠١.
(٤١) الكنز في القراءات العشر، لابن
المبارك: ٥٣٨/٢، وينظر: الهادي شرح
طيبة النشر: ٢/٣٦٩.
(٤٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات
الأربعة عشر: ١/٣٥٧.
(٤٣) معاني القرآن للأخفش: ٢/٤٢٢.
(٤٤) معاني القراءات للأزهري: ٢/٩٢.
(٤٥) معاني القرآن للنحاس: ٤/١٤٨.
(٤٦) الحجة للقراء السبعة: م/٩٧.
(٤٧) ينظر: أبو حاتم السجستاني والدراسات
القرآنية، قراءة وتوجيها وإعرابا للقرآن الكريم:
يسرى محمد ياسين (رسالة
ماجستير): ٣٠٩.
(٤٨) المحتسب: ٢/٢٠.
(٤٩) جامع البيان في تأويل القرآن: ١٧/
٤٣٧.

٥. بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر - بيروت.
٦. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان

٧. البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ) ط ٣٠، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، إيران، قم، ٢٠٠٣.
٨. التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، ط ١، دار الأميرة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ٢٠١٠.
٩. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧.
١٠. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠ م
١١. الجامع لأحكام القرآن أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري،

(٦٥) ينتظر: اللحة في شرح اللحة: ٨٥٧/٢.
(٦٦) ينظر: معالم التنزيل: ٣٧١/٥.
(٦٧) زاد المسير في علم التفسير: ٢٢٧/٣.
(٦٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٢/٢٢، وفتح القدير: ٤٤١/٣.
(٦٩) ينظر: روح المعاني: ١٢٢/٩.
(٧٠) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٢١/١٧.

المصادر

١. أبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية، قراءة وتوجيها وإعرابا للقرآن الكريم: يسرى محمد ياسين، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٠٩هـ (رسالة ماجستير).
٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الشيخ شهاب الدين الديمياطي الشهير (بالبناء) (ت ١١١٧هـ)، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٩٩٨.
٣. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق: خالد العلي، ط ٢، دار المعرفة، بيروت لبنان، ٢٠٠٨.
٤. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١ م.

١٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥ هـ.

١٩. زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٢٢ هـ.

٢٠. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

٢١. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ٢٠٠٧.

٢٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٩٨٠ م

٢٣. شرح الشاطبية، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، أبو

القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن

دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣ م.

١٢. حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

١٣. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي و جويجاي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق سوريا، ١٩٩٣.

١٤. حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٤ م.

١٥. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٥، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١.

١٦. خطاب الماردي نحوياً، أ.د سعد حسن عليوي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ٧، ٢٠١٢.

١٧. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني (زين العابدين بن علي الجبعي العاملي) (ت: ٩٦٦هـ) تحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال، مكتبة آية الله المرعشي العامة.

٢٩. اللامات ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي أبو القاسم الزجاجي، (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥م.

٣٠. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر - دمشق، ١٩٩٥.

٣١. اللحة في شرح الملح، أبو عبد الله شمس الدين المعروف (بابن الصانع) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤.

٣٢. المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهزبان، أبو بكر النيسابوري، (ت: ٣٨١هـ) تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١م.

٣٣. مجمع البيان، السيد أبو علي الفضل بن الحسين الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، ط١، دار الأميرة للطباعة، بيروت لبنان، ٢٠٠٩م.

٣٤. المجموع شرح المذهب ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد نجيب المطبعي دار الفكر.

إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، الشهير بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٢٤. فتح الباب ورفع الحجاب بتعقيب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال والجواب، أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب الثعلبي الأندلسي الغرناطي (ت ٧٨٢هـ)، رسالة يرد فيها المؤلف رحمه الله على استشكلات بعض الناس على تواتر القرآن والقراءات القرآنية.

٢٥. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، ط١، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ١٤١٤ هـ.

٢٦. القراءات وأثرها في علوم العربية، د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٤.

٢٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط٢، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ٢٠٠١.

٢٨. الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن ابن المبارك (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، ط١، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ٢٠٠٤ م

٤١. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط١، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ١٤١٢ هـ
٤٢. المقاصد العلية في شرح الرسالة الألفية، الشهيد الثاني، زين الدين العاملي (٩٦٦هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، مؤسسة بوستان، إيران.
٤٣. المقتضب، لأبي العباس المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت لبنان، ٢٠١٠.
٤٤. مناهل العرفان في علوم القرآن محمد عبد العظيم الزرقاني (ت١٣٦٧هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط١، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٩٥م.
٤٥. منتهى المطلب في تحقيق المذهب، العلامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، ط٣، مشهد مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٢٩هـ.
٤٦. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٩٩م.

٣٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.
٣٦. المرشد الوجيز الى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى : ٦٦٥هـ)، تحقيق : طيار آتي قولاج دار صادر - بيروت
٣٧. معالم التنزيل في تفسير القرآن : أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت : ٥١٠هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٢٠ هـ.
٣٨. معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ط١، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١.
٣٩. معاني القرآن، أبو الحسن بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)،، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط١
٤٠. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

٤٧. النشر في القراءات العشر، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف أبو الخير ابن الجزري، (ت : ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)،: المطبعة التجارية الكبرى.

٤٨. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، ط١، دار الجبل - بيروت

٤٩. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي الواحدي النيسابوري(ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، ومحمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٩٥.